

الأمن الثقافي: دراسة نظرية مفاهيمية Cultural Security: Theoretical and Conceptual Study



يوبا إشر

جامعة الجزائر (3)، (الجزائر)

Icher.youba@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/12/29

تاريخ القبول: 2022/12/28

تاريخ الارسال: 2022/09/26

ملخص: تدرس هذه الورقة البحثية مفهوم الأمن الثقافي من خلال مقارنة نظرية مفاهيمية تُعنى بمعالجة مفصلة ومعمقة للمفهوم العام لهذا المجال من مجالات الأمن القومي، وذلك بالتطرق إلى ماهيته؛ نشأته وتطوره، وتعريفاته، وخصائصه ومميزاته، ومحدداته ومهدداته، ومستوياته وأبعاده، إلى جانب آليات وطرق تحقيقه.

الكلمات المفتاحية: الأمن الثقافي؛ الأمن الديني؛ الأمن الأسري؛ الأمن الفكري؛ الأمن اللغوي.

Abstract: This research aims to examine the concept of the Cultural Security through a theoretical and conceptual approach; which focuses on a detailed and in-depth study of the general concept of this field of national security. In this vein, the paper tackles with the essence of the concept, its origins and development, definitions, characteristics and features, limitations and threats, levels and dimensions, in addition to its mechanisms and the methods of achievement.

key words: Cultural Security; Religious Security; Family Security; Intellectual Security; Linguistic Security.

1. مقدمة:

مثلما تحتاج الأوطان إلى ما يحمي لها حدودها، تحتاج كذلك المجتمعات والدول إلى ما يحفظ لها أسس قيامها ونموها واستمرارها ويحمي هويتها الثقافية المتمثلة والمشكلة من مقومات: الدين واللغة والمعتقدات والتاريخ والتراث والقيم والعادات والتقاليد والعرف والفنون والآداب والآثار والمنتجات الفكرية والمادية ... وغيرها، لأن الاختلالات التي قد تلحق بالهويات الثقافية للدول والمجتمعات والأفراد تؤدي، لا محالة، إلى اهتزازات وتفككات في قواعدها وتهديدات لكيانها. وإن المحافظة على الهوية الثقافية بعناصرها الرئيسية المختلفة هذه أو لأجزاء منها والتصدي لكل ما يمكن أن يهددها هو ما يُعرف في مجال الدراسات الأمنية بمفهوم: (الأمن الثقافي)، والذي هو موضوع هذه الورقة البحثية.

وعليه ارتكز الإهتمام في هذه الدراسة على البحث في المفهوم العام للأمن الثقافي من خلال مقارنة نظرية مفاهيمية تهدف إلى التعرف على هذا المجال من مجالات الأمن القومي، الذي يمتاز بأهمية بالغة، من حيث القيمة، كغيره من مجالات الأمن كمفاهيم: الأمن الإقتصادي، السياسي، المجتمعي ... وغيرها، أو بالأحرى هو في نفس المستوى من الأهمية معها، كما يصنفه البعض أو أكثر، والذي لم يلق اهتماما واسعا في ميدان الدراسات الأمنية، كون مختلف البحوث في المجال -وهي قليلة- لم تبحث في الظاهرة بشكل معمق ومفصل، وإنما تناولته، بشكل سطحي، بإدراجه في إطار مفهوم أشمل وأعمّ ألا وهو مفهوم الأمن المجتمعي باعتباره بعدا من أبعاده.

يتمثل الهدف من دراستنا هذه -إذن- في محاولتنا شرح وتحليل وفهم هذا المفهوم وهذه الظاهرة من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ما المقصود بالأمن الثقافي؟ وما هي مجالاته؟ من أجل ذلك، من المهم الإجابة على الأسئلة المتفرعة التالية: ما هو جوهر الأمن الثقافي؟ ما هي خصائصه ومميزاته؟ ما هي مواضيعه وقضايا ومسائله؟ وكيف يمكن تحقيق الأمن الثقافي؟

2. نشأة وتطور مفهوم الأمن الثقافي:

ظهر تعبير الأمن الثقافي في أوائل عقد السبعينيات من القرن الماضي، ويعتبر المفهوم من أهم الموضوعات الحيوية التي يطرحها واقعنا المعاصر، (النجيري، 1991، صفحة 24) والذي لم يُعرف على نطاق واسع في نطاق دراسات الأمن القومي. (بلقزيز، 2017) هو الذي لم يحظ بكثير من الإهتمام. (Agata, 2013, p. 1) أين ظلّ البعد الثقافي الأقل استحوذا على الإهتمام بين أبعاد الأمن المختلفة للمجتمع بالمقارنة بالأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخاصة بأمن الإنسان، وذلك حتى بروز ظاهرة العولمة في بداية تسعينيات القرن الماضي، حيث جاء هذا المفهوم لاحقا للمشكلات والقضايا التي أنتجتها الظاهرة. (مكرم، 2015، صفحة 2) وبقي يتوسّع في إطارها.

وبرأي -عبد الاله بلقزيز- فإنّه يعود تأخر الحديث عن مفهوم الأمن الثقافي لأسباب لا تتعلق فقط باعتبار الثقافة كمجال غير قابل لأن يقارب أمنيا، وإنما لذلك أسباب أخرى -حسبه- ذلك أنّه قبل خواتم عقد الثمانينيات من القرن الماضي -كما يوضح- لم تكن الثقافات (الثقافات الوطنية) تتعرض للتحديات

والتهديدات والأخطار عينها التي باتت تتعرض لها منذ أن هلت العولمة على التاريخ البشري المعاصر، في مطالع التسعينيات من القرن نفسه، وبالتالي لم تكن المخاطر حينها -قبل العولمة- قد بلغت حدود محو الثقافات وتبديدها وتقويضها كما هو الحال اليوم في هذا العالم الجديد الذي نعيش فيه. (بلقزيز، 2017)

هذا، ولقد أصبح موضوع الأمن الثقافي يتسع، في سياقات أخرى عديدة خارج مجاله التقليدي، (مكرم، 2015، صفحة 1) ويشكل أكبر وأهم الإنشغالات والهواجس بالنسبة لأغلب الدول والحكومات عبر العالم في سعيها لحماية وتأمين هويتها الثقافية، (مجموعة من الباحثين، 2018، صفحة 23) ويأتي ذلك في سياق التطورات والتحوّلات الجديدة التي تفرزها الظاهرة. حيث تُشكل التحديات العولمية الجديدة بأبعادها المختلفة أكبر التهديدات وأخطرها على مجالات الأمن الثقافي للدول والمجتمعات والشعوب. (مكرم، 2015، صفحة 1) وقد عبّر -أحمد درويش- عن أهمية الثقافة وقيمتها، ومنها مجال الأمن الثقافي للدولة والمجتمع والفرد، في ظلّ التحوّلات والتطوّرات العولمية الكبرى بالتأكيد: "... واليوم، فإنّ موقع الثقافة في نظرية العولمة قد ازداد أهمية إلى حدّ بعيد وشهد نقلة نوعية .. (لقد ارتقت الثقافة من كونها وسيلة لتحقيق الغايات، لتكون هي الغاية ذاتها ..)" (درويش، 2003، صفحة 38) ويُضيف "لقد ثبت أنّ الثقافة ليست .. ترفاً، أو حلية خارجية تضاف إلى مكونات شخصية الفرد أو المجتمع، أو أنّها منتج قليل الأهمية إذا قيس بالمنتجات الطبيعية أو الصناعية الملموسة، أو أنّها لا تندرج ضمن عناصر القوى الرئيسية للفرد أو الجماعة مثل القوة العسكرية أو الإقتصادية .. لقد برهنت الدراسات .. على أنّ الثقافة هي القوة الرئيسية التي تتولّد عنها القوى الأخرى .. وهي اليوم مهدّدة بأنواع جديدة من المخاطر، أفرزتها العولمة بهدف فرض نمط ثقافي معيّن .." (درويش، 2003، الصفحات 1-2)

ويُعدّ الأمن الثقافي واحداً من جوانب الأمن القومي ولعلّه أهم جوانبه قيمة وأهمية حيث أنّه يتقدّم على الأمن العسكري والاقتصادي والسياسي غيرها من جوانب الأمن الأخرى، كما يصنّفه البعض، (مكرم، 2015، صفحة 2) ذلك لأنّ هدفه يتمثل في السعي إلى المحافظة على الهوية في مواجهة محاولات الإحتواء والهيمنة على الشخصية القومية، (النجيري، 1991، صفحة 15) كونه المسؤول الرئيس عن تعزيز الإنتماء للهوية القومية وقيمها. (صلاح جرار وآخرون، 2019، صفحة 280) ذلك لأنّ إختراق مجال الأمن الثقافي والمساس به يعني، بكلّ بساطة، إختراق ومساس لجميع حصون المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. (صلاح جرار وآخرون، 2019، الصفحات 279-280)

3. تعريفات الأمن الثقافي:

ليس هناك تعريف دقيق ونهائي لمفهوم الأمن الثقافي، وإن دلّ على السلوك الدفاعي الذي يسعى لضمان الحفاظ على هوية المجتمع وأمنها وحمايتها من كلّ ما يمكن أن يشكل تهديدات أو أخطار أو تحدّيات أمامها، خاصة ما تعلّق منها بتلك التي يكون مصدرها بيئتها الخارجية بفعل ما تفرزه عمليات العولمة باختلافها، والتي تتزايد -أكثر فأكثر- وبأشكال وصيغ جديدة متنوّعة وأكثر قوة وخطورة، تكاد

تختلف بالكامل عن تلك الأشكال التقليدية لها على الخصوصيات الهوياتية للمجتمعات والدول القومية في طبيعتها، من حيث الشكل، القوة، والأثر. (موفق (محمد نبيل)، الشريف (محمد ياسين)، 2011، صفحة 10)

والأمن الثقافي مفهوم سياسي (موفق (محمد نبيل)، الشريف (محمد ياسين)، 2011، صفحة 12) وأمني وثقافي تعددت تعاريفه وتنوعت؛ أولها ركزت على التهديدات الداخلية والثانية ركزت أكثر على التهديدات الخارجية والأخرى دمجت بين الإثنين لذلك نعتبرها من التعاريف الأكثر إكتمالا وشمولا، ذلك أن مجال الأمن الثقافي لأية دولة ولأي مجتمع تحكمه محدّدات البيئتين الداخلية والخارجية كلاهما. ولا يقتصر الأمر على بيئة دون غيرها رغم أنه أكيد تختلف في مستوياتها ودرجاتها من ناحية عامل التأثير.

هذا ويتفق معظم الباحثين على أن الأمن الثقافي يعني، في مفهومه الموسّع، (الحرية)* حرية الفكر والمعتقد واللغة وأسلوب الحياة والعرق والعادات هذا في مستوى أول. وفي مستوى ثان، يعني الأمن الثقافي قدرة المجتمع على الاستمرار في طابعه الرسمي، في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية. وهو الذي يرتبط بحماية الموروث الثقافي (المادي واللامادي) والقيم الثقافية. (Agata, 2013, p. 2) وقد عرّفته الباحثة -رانيا مكرم- باعتباره: "ذلك النمط من الأمن الذي يحقق الحفاظ على الذاتية الثقافية في مواجهة الهيمنة على الشخصية القومية، وكذلك الحفاظ عليها من تهديد التيارات الثقافية المختلفة، مع حماية المؤسسات الثقافية من الانجراف .. وذلك بحماية مقومات الثقافة وتأصيلها وتطويرها، بحيث تستطيع مسابقة المستجدات والتحوّلات التي يشهدها العالم .." (مكرم، 2015، صفحة 1) كذلك عرّفه كل من الباحثين -محمد نبيل موفق ومحمد ياسين الشريف- باعتباره: "قدرة المجتمع على صون وحماية هويته الثقافية في مقوماتها ومكوّناتها، في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات الثقافية الفعلية أو المفترضة، من لغة وذاكرة جماعية وممارسات دينية وعادات وتقاليد وعرف ... وغيرها." (موفق (محمد نبيل)، الشريف (محمد ياسين)، 2011، صفحة 11) ذلك لأنّ الأمن الثقافي هو البعد المعني بحماية منظومة ثقافة المجتمع، وجعلها قادرة على مواجهة التحدّيات والتهديدات الداخلية والخارجية باختلاف أشكالها التي يمكن أن تمسها. (موفق (محمد نبيل)، الشريف (محمد ياسين)، 2011، صفحة 5)

نخلص من هذه التعاريف المقدّمة أنّ الأمن الثقافي، في أبسط تعريف له، يتمثل في القدرة على توفير الحماية المطلوبة للثقافة، بالسعي إلى الحفاظ على مكتسبات الشعوب الثقافية باختلافها؛ الدينية

* "يرى البعض أنّ مفهوم الأمن الثقافي هو مفهوم مرتبط بالحرّيات بالدرجة الأولى: حرية الأفراد والجماعات في تشكيل هويّتها الشخصية والجماعية، وحرية المعتقد، وحرية الفكر، والحرية في اختيار أسلوب الحياة الذي يريدونه، والحق في الانتماء الثقافي؛ العرقي والديني ... وغيرها، وحق المشاركة في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية. هذا ما يدخل في إطار مواضيع التعددية الثقافية والتي تعتبر من القضايا الرئيسية التي تشكل هي الأخرى صلب مفهوم الأمن الثقافي." في: (عفاف البطانية وآخرون، 2019، صفحة 323)

واللغوية والقيمية الأخلاقية والفكرية والتربوية والفنية ... وغيرها، في أبعادها ومستوياتها ومظاهرها المختلفة.

4. خصائص الأمن الثقافي ومميزاته:

1.4. التركيب: (ظاهرة مركبة)

فالأمن الثقافي مفهوم مركّب من حيث الأبعاد؛ بعد ديني وبعد أسري وبعد فكري وبعد تربوي وبعد قيمي وبعد لغوي ... وغيرها. ومن حيث المستويات؛ مستوى الفرد ومستوى الأسرة ومستوى الجماعة أو الجماعات ومستوى المجتمع ككلّ. ومن حيث محدّداته؛ محدّدات داخلية وأخرى خارجية. ومن حيث أشكال التهديدات ومصادرها عليه؛ تهديدات تقليدية وأخرى جديدة، تهديدات داخلية وأخرى خارجية (إقليمية، دولية وأخرى عالمية)، تهديدات إقتصادية وسياسية وتكنولوجية وإعلامية وثقافية ... وغيرها. ومن حيث أنّه مسألة مركّبة تدخل في صياغتها وتشكيلها عوامل كثيرة إقتصادية واجتماعية وسياسية ... وغيرها. (موفق (محمد نبيل)، الشريف (محمد ياسين)، 2011، صفحة 20)

2.4. التعقيد: (ظاهرة معقّدة)

يشتمل مفهوم الأمن الثقافي على مشكلات وقضايا ومساائل كثيرة ومتنوّعة ما يجعل منه ظاهرة بالغة التعقيد من حيث البناء الذي تدخل في صياغته الكثير من المحدّدات والعوامل هذا من جهة. ومن جهة ثانية، يتمثل التعقيد في سبل وآليات تحقيق الأمن الثقافي وضمانه خاصة في ظلّ تأثيرات ظاهرة العولمة وتداعياتها التي جاءت بتحدّيات وأخطار وتهديدات جديدة متنوّعة وأكثر خطورة وقوة من حيث عامل التأثير، ما يمكن أن يجعل كلّ السياسات التي يمكن أن تعتمد عليها الحكومات في مواجهتها لها دون أدنى قيمة وأهمية، كون الحلول تخرج عن سيطرتها في ظلّ فوضى التغيّرات والتطوّرات الكثيفة والمتسارعة التي يعرفها العالم، والتي تؤثر على ثقافات الدول والمجتمعات وخصوصياتها الهويّاتية بالشكل والقوة التي لم تعرفها من قبل.

3.4. التغيّر والتحوّل: (دينامية الظاهرة)

يعدّ الأمن الثقافي مفهوماً ديناميكياً، (مكرم، 2015، صفحة 2) حيث يتغيّر مضمونه كما تتغيّر سياسات واستراتيجيات تحقيقه حسب طبيعة المشكلات والقضايا التي يطرحها كل ظرف وكلّ حالة، وذلك من خلال سعي الدولة لمواجهتها التحديّات والتهديدات والأخطار التي تفرضها كلّ مرحلة، على بعد أو أبعاد من أمنها الثقافي، في عنصر أو عناصر منها. فمواجهة مشكلات الأمن الأسري مثلاً -أكيد- أنّها تختلف عن مواجهة مشكلات الأمن الديني وإنّ تداخلت، لذلك فإنّ مضمون الأمن الثقافي وإن كان ثابتاً من حيث المفهوم العام فإنّه يبقى متغيّراً متجدّداً حسب طبيعة المشكل والظرف الذي يأتي فيه.

4.4. الشمول:

يشتمل الأمن الثقافي على كلّ عناصر الهوية الثقافية للدولة القومية ومظاهرها، وكلّ تفاعلاتها، ممّا يجعل منه مصدراً لإنتاج المفاهيم المتخصصة لهذه الظاهرة، في جوانبها المختلفة؛ الأمن الديني، الأمن الأسري، الأمن القيمي، الأمن الفكري، الأمن اللغوي ... وغيرها. هذه المفاهيم المختلفة ورغم تميّزها

واستقلالها إلى درجة ما تبقى مفاهيم فرعية تابعة للمفهوم الكلي للأمن الثقافي، والتي نتجت عنه وتطوّرت في إطاره.

فرغم تعدّد جوانب مفهوم الأمن الثقافي، إلّا أنّ كلّ واحد منها مرتبط بالآخر، يؤثر عليه ويتأثر به، ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر. بل إنّ تحقيق بعد منهما رهين بتحقيق الآخر في معظم الحالات. إلى جانب أبعاده هذه، يشتمل هذا المفهوم أيضا على عدّة مستويات والمتمثلة في: الأمن الثقافي على مستوى الفرد، على مستوى الأسرة، على مستوى الجماعة أو الجماعات، على مستوى المجتمع ككلّ. الأمر نفسه مع الجوانب المختلفة للأمن الثقافي نجد أنّ هذه المستويات مرتبطة هي أيضا ببعضها، حيث الواحد يؤثر على الآخر ويتأثر به، والنتيجة من ذلك أنّه لا يمكن فصل أحدهما على الآخر.

5. محدّدات الأمن الثقافي:

1.5. محدّدات البيئة الداخلية:

هي تلك المحدّدات المؤثرة في تكوين مفهوم الأمن الثقافي وتطبيقه، ومصدرها البيئة الداخلية وخصائصها الذاتية. من أهمها: المقوّمات الثقافية للمجتمع، دين الدولة، التركيبة السوسيوثقافية ... وغيرها.

2.5. محدّدات البيئة الخارجية:

هي تلك المحدّدات المؤثرة في تكوين مفهوم الأمن الثقافي وتطبيقه، ومصدرها البيئة الخارجية للدولة في مستوياتها: الإقليمية أو الدولية أو العالمية، منفصلة أو متفاعلة فيما بينها. فأيّة دولة وبقدر ما تنتمي إلى ذاتها وبيئتها الداخلية، وتتأثر بمكوّنات هذه البيئة وخصائصها وتفاعلاتها، فإنّها تنتمي في الوقت نفسه، إلى بيئة خارجية تتأثر أيضا بمكوّناتها وخصائصها وتفاعلاتها.

6. مهندّدات الأمن الثقافي:

تتنوّع التصنيفات في مجال تحديد أشكال التهديدات على مجال الأمن الثقافي وتختلف وهي كالآتي:

1.6. التصنيف الأول: من حيث الموضوع والشكل والمصدر: التصنيف الأكثر تداولاً. (Agata, 2013, p. 5)

1.1.6. من حيث الموضوع: موضوع التهديد

يقصد بالموضوع في هذا الإطار كلّ ما له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالتهديد على الموروث الثقافي من مقومات ومكوّنات، حيث أنّه المحدّد الرئيسي للهويّة القومية للدولة. فالتهديدات على مجال الأمن الثقافي قد تصيب العقيدة أو تصيب اللغة، وقد تصيب القيم، أو تصيب تقاليد وعادات وأعراف المجتمع ... وغيرها. (صلاح جرار وآخرون، 2019، صفحة 288)

2.1.6. من حيث الشكل: شكل التهديد

يرتبط الشكل كعنصر من عناصر التهديد الثقافي بالطريقة التي يتمّ من خلالها تأطير وتعريف الشيء، الجهة والسياق. هذا ما يمكن تطبيقه على سبيل المثال على نظرة الدولة للمهاجرين كمصدر

تهديد على أمنها الثقافي. فمعيار الشكل هذا يرتبط بشكل خاص بمفهوم الأمنة، الذي يتمّ من خلاله تصنيف موضوع ما في خانة التهديد.

3.1.6. من حيث المصدر: مصدر التهديد

يهتم هذا المعيار في البحث عن الأسباب المؤدية لحدوث التهديد؛ تهديدات داخلية وأخرى خارجية، تهديدات تقليدية وأخرى جديدة، تهديدات إقتصادية وسياسية وإعلامية وتكنولوجية ودينية وقيمة أخلاقية وفكرية وتربوية ولغوية ... وغيرها.

2.6. التصنيف الثاني: (Agata, 2013, p. 4)

1.2.6. من حيث احتمالية الوقوع: تهديدات محتملة وأخرى فعلية

يتم التمييز في هذا التصنيف كما يشير إليها اسمها بين التهديدات الفعلية الحاصلة والتهديدات المحتملة والتي فيه إمكانية أن تحدث.

2.2.6. من حيث مجال التهديد: تهديدات داخلية وأخرى خارجية.

تتمثل التهديدات الداخلية في تلك التهديدات التي تَمَسُّ الهوية القومية للدولة، والتي يكون مصدرها البيئة الداخلية للدولة. أما الشكل الثاني من التهديدات، بحسب هذا التصنيف، فيتمثل في تلك التهديدات التي تَمَسُّ بالهوية القومية للدولة والتي يكون مصدرها بيئتها الخارجية. وتتمثل في تلك المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تَمَسَّ بمجال الثقافة في مقوماتها، كتلك التهديدات التي تهدّد القيم الثقافية للمجتمع بأشكالها. (النجيري، 1991، صفحة 20)

3.2.6. من حيث طبيعة التهديد: والمتمثلة في:

- **العوامل الإقتصادية:** يمكن للعوامل الإقتصادية أن تشكل مصادر رئيسية للتهديدات على مجال الأمن الثقافي للدولة والمجتمع والفرد. فقد تلعب العوامل الإقتصادية دورا هاما في إحداث ظاهرة التغيّر الإجتماعي والثقافي كلاهما ومنه التأثير على مجال الأمن الثقافي لها -بشكل أو بآخر-. فمثلا يحدث التصنيع في الواقع تغييرا كبيرا في طبيعة المجتمع وحياة أفراده، (استيتية، 2008، الصفحات 54-55)
- **العوامل السياسية: (النظام السياسي)** كثيرا ما تشكل العوامل السياسية هي أيضا مصدرا رئيسية للتهديدات على مجال الأمن الثقافي للدولة. فمثلا قد يشكل النظام السياسي أكبر مصادر التهديدات والرئيسي منها عليه. والتهديد هنا يتمثل في حالة ما إذا كان السلطة تابعة لقوى خارجية تنفذ ما يفرض عليها من سياسات تتنافى والواقع السوسيو-ثقافي للدولة وخصوصياتها الهويّاتية.
- **العوامل التكنولوجية:** تشكل العوامل التكنولوجية هي كذلك مصدرا رئيسية للتهديدات على مجال الأمن الثقافي في أبعاده ومستوياته ولعلّها الأكبر والأبرز أثرا في عالمنا المعاصر نتيجة لتأثيراتها وانعكاساتها الكبرى على المجتمعات وحياة الشعوب، حيث أنّ للاختراعات التكنولوجية الحديثة في كلّ المجالات أثرها على المجال. وهو ما يؤكّده الإجتتماعيون عند تفسيرهم لأثر العوامل

التكنولوجية في إحداث تغييرات مجتمعية والتي تنتج لإضطرابات مستمرة في المجتمع وثقافته تهدده بمشكلات ثقافية واهتزازات في القيم والأخلاق. (استيتية، 2008، الصفحات 57-58)

■ **العوامل الفكرية والأيدولوجية:** قد تكون طبيعة التهديدات على مجال الأمن الثقافي متمثلة في العوامل الأيدولوجية والفكرية. ذلك أنه قد تشكّل كلّ أيدولوجية جديدة أو إتجاه فكري جديد للدولة تهديدا مباشرا لأمنها الثقافي، ذلك لأنّ اعتمادها يعني تغييرا في أساليب الفكر والعمل والسلوك، ممّا يؤدي إلى تغيّرات في النظم والأوضاع القائمة. فكلّ تغيّر في النظم الفكرية والأيدولوجية لأيّ مجتمع كان لا بدّ وأن يؤثّر -بطريقة أو بأخرى- في النظم الإجتماعية والثقافية، حيث ينعكس على ثقافته وعلى الظواهر والمؤسسات الإجتماعية، وبالتالي ينعكس على حياة الناس أنفسهم، ونظرتهم إلى المجتمع ونظرتهم إلى الحياة. (استيتية، 2008، صفحة 61) وهو ما ينعكس حتما على مجالات أمنه الثقافي. والتاريخ حافل بحركات فكرية وأيدولوجية كثيرة أحدثت تغيّرات عميقة في النظم الإجتماعية والثقافية، كبيرة الأثر والمدى، في مختلف الظواهر والنظم والأنساق الإجتماعية. (استيتية، 2008، صفحة 60)

■ **العوامل الثقافية:** قد تكون التهديدات على مجال الأمن الثقافي ذات طبيعة ثقافية ومن أهمها تلك التهديدات المرتبطة بأسباب وعوامل الإتصال والانتشار الثقافي. فالإتصال الثقافي بين المجتمعات يؤدي دورا بالغ الأهمية في تنشيط العمليات الإجتماعية وخاصة الثقافية منها وبالتالي يُضفي بعدا ديناميا على البناء الإجتماعي القائم، إذ يتأثر هذا البناء حتما بالأفكار الجديدة المستحدثة التي تأتيه من الخارج، (استيتية، 2008، صفحة 50) ما يؤثّر -بطريقة أو بأخرى- على مجال الأمن الثقافي. أمّا (الإنتشار الثقافي) والذي غالبا ما يحدث بشكل طبيعي -غير مقصود- والذي تتم معظم التغيّرات الإجتماعية والثقافية من خلاله، يشكل هو الآخر مصدرا من مصادر التهديدات الثقافية على المجال. مثال ذلك: انتشار قيم ثقافية في المجتمع وتكون منافية لخصوصياته الثقافية.

4.2.6. من حيث مصدر التهديد: المتمثلة في:

- **الفرد:** قد يشكل الفرد أهم وأكبر مصادر التهديدات مجال الأمن الثقافي. والمقصود هنا زعماء الحركات الدينية، زعماء الحركات الفكرية والأيدولوجية، زعماء الحركات الإرهابية، زعماء الحركات المافيوزية، زعماء الحركات الانفصالية ... وغيرها. والأمثلة متعدّدة عن ذلك في التاريخ الإنساني المعاصر عن زعماء حركات باختلاف أشكالها هدّدت كيانات دول ومجتمعات بأكملها.
- **الجماعة:** كثيرا ما تشكل الجماعة مصدرا للتهديدات على مجال الأمن الثقافي، أبعاده ومستوياته، والمقصود هنا الجماعات باختلاف أشكالها؛ الجماعات الثقافية عرقية كانت أو إثنية أو دينية أو أيدولوجية فكرية أو جماعات إرهابية أو جماعات مافيوزية ... وغيرها. ومن أمثلة ذلك الجماعات الإرهابية التي عرفتها الجزائر سنوات العشرية السوداء والتي شكّلت أكبر وأهم التهديدات على كيان الدولة وفي المجالات باختلافها؛ الإقتصادية والسياسية والأمنية والثقافية في أبعادها.

▪ **النظام السياسي:** قد يشكل النظام السياسي مصدرا رئيسيا للتهديدات على هوية الدولة والمجتمع والفرد ومنه على مجال الأمن الثقافي لها، في أبعاده ومستوياته، وبالخصوص في دول العالم الثالث التي كثيرا ما تكون أنظمتها الحاكمة تابعة لقوى أجنبية تعتمد ما يشترط منها من سياسيات ومشاريع وبرامج، وفي المجالات الاجتماعية باختلافها، يكون لها أثر -مباشر أو غير مباشر- على أمنها الثقافي. ولعل أبسط الأمثلة عن ذلك البرامج التربوية والتعليمية المعتمدة في أغلب هذه الدول تحت ضغط أنظمة أجنبية ومنظمات عالمية وبمساعدة أنظمتها الحاكمة ونخبها.

5.2.6. من حيث شكل التهديد: التقليدية وغير التقليدية

يمكن للتهديدات الثقافية أن تصنف إلى تهديدات تقليدية وأخرى غير تقليدية. فالأولى هي تلك التهديدات التي لها صلة مباشرة بكل ما يهدد الأمن الثقافي للدولة القومية عندما تكون في حالة حرب؛ كالسياسيات المختلفة التي يتبناها النظام الاستعماري في سعيه لهدم مقومات وخصوصيات الهوية القومية للدولة المحتلة أو كالتدمير الذي قد يحصل لمواقعها الأثرية أو نهب الآثار وتدميرها ... وغيرها. أو تكون لها علاقة بما تنتهجه الدولة من سياسات إقصائية، تعسفية ضد جماعة ثقافية في بيئتها الداخلية مهما كانت طبيعتها. وثانها هي تلك الأشكال الجديدة من التهديدات التي ظهرت مع التغيير الذي حصل في مفهوم الأمن القومي، في فترة ما بعد الحرب الباردة، نتيجة التهديدات المختلفة التي تفرزها العولمة على الهويات الثقافية لمختلف المجتمعات والشعوب. (اسماعيل قيرة وآخرون، 2009، صفحة 200)

هناك تصنيف آخر يمكننا إقتراحه هو الذي يضبط أشكال التهديدات على مجال الأمن الثقافي باعتماد أسباب وعوامل التغيير الاجتماعي والثقافي والتي تؤثر -بطريقة مباشرة أو غير مباشرة- بمجال الأمن الثقافي للدولة في أبعاده ومستوياته، وذلك بالمسار بأنماط الثقافة لها في عناصرها ومكوناتها، بتقسيمها إلى عوامل خارجية وعوامل داخلية. والمقصود بالعوامل الخارجية، العوامل التي ترتبط بمؤثرات لا دخل للإنسان فيها، والتي تحدث تغيرا بشكل طبيعي، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة لأهم ثلاثة عوامل من العوامل الخارجية والمتمثلة في: العوامل الفيزيائية أو التغيرات الطبيعية في السكان بمعنى عوامل التغيير الديمغرافي، أو تلك العوامل المرتبطة بمؤثرات ثقافية قادمة من الخارج. (استيتية، 2008، صفحة 46) أما العوامل الداخلية فالمقصود بها العوامل الناتجة عن تفاعلات أو خصائص داخلية، والتي تؤثر على مجرى التغيير الاجتماعي والثقافي كلاهما، كالعوامل الاقتصادية منها: عمليات التنمية والتحديث الاقتصادية للدولة، أو العوامل السياسية كالنظام السياسي، أو العوامل الأيديولوجية والفكرية، كالانتقال من خيار أيديولوجي إلى آخر، الأمر الذي يؤدي حتما إلى تغيرات في النظم والأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التقليدية القائمة، ما ينعكس سلبا على ثقافة المجتمع في مقوماتها، أو العوامل التكنولوجية والمتمثلة في التغيرات التكنولوجية وما تفرزه من تأثيرات على أنماط الحياة وأنساق الثقافة التقليدية للمجتمعات، والعوامل المتصلة بالأفراد المؤثرين على التغيير كالقادة السياسيين. (استيتية، 2008، صفحة 55)

7. مستويات الأمن الثقافي:

كما هو معلوم فإنّ قطبي الموضوع الأمني بشكل عام أو مستوياته هما الفرد والمجتمع من جهة، والدولة من جهة أخرى. (قوجيلي، 2012، صفحة 27) نفس الحال بالنسبة لمجال الأمن الثقافي الذي يشكل واحد من المجالات الرئيسية وأهمها للمفهوم العام للأمن القومي.

تتعدّد مستويات التحليل للأمن الثقافي وتختلف وهي التي يمكن حصرها في ثلاث وحدات للتحليل والمتمثلة في الفرد والمجتمع والدولة، والتي تتفرع منها مستويات أخرى للتحليل جزئية نذكر منها: مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة والمدرسة والمسجد هذا من جهة والجماعة أو الجماعات باختلاف طبيعتها من جهة أخرى هذا فيما خصّ المستوى الثاني للتحليل والمتمثل في المجتمع أو المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية ... فيما خصّ المستوى الثالث المتمثل في الدولة. يجدر التنبيه إلى أنّ هذا التقسيم ليس إلّا تقسيما نظريا لا ينطبق على الواقع، فالتداخل قويّ بين مختلف هذه المستويات. لذلك فمن الصعب جدا الفصل بينها. إنّها مستويات يمكن فصلها نظريا، ويصعب القيام بذلك في الواقع، لأنّ الفرد لا يمكن تصوّره إلا ضمن مجتمع يوجّهه ويؤطره، والمجتمع يصعب تصوّره بدون قاعدة هي الدولة بمؤسساتها تحكمه وتسيّره.

8. أبعاد الأمن الثقافي:

1.8. بعد ديني: ويمثله مفهوم الأمن الديني

أدرج هذا البعد من أبعاد الأمن الثقافي في إطار المفهوم العام للأمن المجتمعي وذلك حسب مدرسة كوبنهاجن للأمن، ففي تعريفه لمفهوم الأمن المجتمعي أشار -باري بوزان- إلى عنصر أمن الهوية الدينية. (Ozolina, 2016, p. 14) وأكد أنّ الأمن الديني أكثر الأبعاد قيمة وأهمية من أبعاد الأمن الثقافي الأخرى، كونه الأساس الذي تقوم عليه المجتمعات والدول وهو الذي يحفظ لها وجودها وهويتها ويعزز وحدة المجتمع وتماسكه ويعطي الشرعية لقيمه ومعاييرته بتجميع الناس معا في هوية موحدة (بركات، 2000، صفحة 428) كون أغلب الهويات تتركز في بناءها وتشكيلها على المرجعية الدينية لذلك المجتمع أو لتلك الدولة وتتأسس عليها حيث تستمد منها نظامها الاجتماعي (منصور، 2010، صفحة 9) منها؛ النظام القيمي الأخلاقي، النظام الثقافي، النظام الأسري وحتى نظامها الفكري التربوي. وبالرغم من أهميته وقيّمته القصوى إلى جانب مجال الأمن القيمي إلّا أنّهما الأقل إنتشارا وشيوعا من بين أشكال الأمن الثقافي.

ومن أشكال التهديدات على مفهوم الأمن الديني نذكر -على سبيل المثال- التعصب والغلو في الدين (الأصوليات الدينية)، كذلك تعدّد المرجعيات والطوائف الدينية داخل المجتمع الواحد. فقد يكون الدين عاملا أساسيا للوحدة أو للانقسام بين أبناء الجماعة الوطنية الواحدة. فبينما يكون الدين عاملا قويا في الوحدة الاجتماعية بين أعضاء الجماعة الذين يتمسكون به، فإنّه بنفس الوقت قد يكون عاملا أساسيا في إنقسام وانشطار المجتمع الكبير، خصوصا عندما يعتقد أبنائه بأديان مختلفة متناقضة. (بغدادى، 2000، صفحة 143) ويشرح ذلك -عبد السلام إبراهيم بغدادى- موضحا كيف أنّه قد يؤدي تعدّد

الأديان، أو وجود اختلافات دينية داخل إطار الجماعة الوطنية الواحدة، إلى نشوء حالة من الصراع الديني أو (الطائفي). كذلك فإنّ وجود أكثر من دين واحد بين أعضاء الجماعة الواحدة، مع إنتماء الأغلبية إلى دين معيّن، يؤدي إلى ظهور أقلية أو أقليات دينية بين أفراد تلك الجماعة. أي بمعنى إشتراكهم في دين يختلف عن دين الأكثرية. (بغداد، 2000، صفحة 144) وكثيرا ما يُشكل هذا الاختلاف بين الفرق الدينية تهديدا ليس فقط على الأمن الثقافي ولكن حتى على الأمن القومي بشكل عام. هذا فيما يخص التهديدات التقليدية على المجال. أمّا التهديدات الجديدة عليه، فهي التي يمكن حصرها في تأثيرات ظاهرة العولمة وإنعكاساتها التي تحدث تغييرات نوعية في مجال الدين. (جيدنز، عالم جامع: كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا؟، 2003، صفحة 21) ومن أمثلة ذلك أنّ الدين أصبح فيه تحولات جديدة على صعيد الممارسة والمتمثلة أساسا في مظاهر التدين الجديد. (طريه، 2011، صفحة 6)

2.8. يعد لغوي: ويمثله مفهوم الأمن اللغوي

يعتبر الأمن اللغوي بعد آخر من أبعاد الأمن الثقافي وهو الأكثر إنتشارا وشيوعا من بينها. وكان أول من صاغ وطرح هذا المفهوم -باري بوزان- والذي أشار في تعريفه لمفهوم الأمن المجتمعي إلى ما سمّاه بأمن الهوية اللغوية. (Ozolina, 2016, p. 14) وموضوع الأمن اللغوي هو اللغة، والتي تشكل ركن أساسي من أركان الهوية الثقافية للدولة القومية، ما يعني أنّ التفريط فيها هو تفريط بركن رئيسي منها. تتعدد أشكال التهديدات على الأمن اللغوي وتنوّع، ومن بين أهم هذه التهديدات الهيمنة اللغوية، والتي تعني حسب الباحث الغيني -جيلبرت أنسر- "تلك الحالة التي تسيطر على عقول شعب معيّن لغة أجنبية مهيمنة على لغته الأصلية، حيث يعتقد أنّه يجب عليه استخدام هذه اللغة الأجنبية في معاملاته اليومية، وفي نظامه التعليمي، وفي جوانب الفلسفة والأدب، والمعاملات باختلاف أشكالها، إنّ الهيمنة اللغوية تمكن من السيطرة على عقول النخبة، بحيث يظن المرء بأنّ لغته الأصلية لا ترقى إلى مصاف اللغة الأجنبية المهيمنة، وبذلك يبدأ العزوف عن اللغة الأصلية واحتقارها." وفي ذلك إنسلاخ من الثقافة الأصلية واندماج في الثقافة الأخرى كما يوضح -عكاشة بن المصطفى- عندما يشرح: "إنّ الفرد الذي يتحدث أو يفضّل أن يدرس بلغة ما، إنّما يريد أن يتماثل مع جماعة أصحاب هذه اللغة: (الفرد يخلق لنفسه نماذج سلوكه اللغوي لكي يشبه تلك التي للجماعة، التي يتمنى أن يتماثل معها، أو لكي يختلف مع تلك التي يتمنى أن يتميّز منها)." (عكاشة بن المصطفى وآخرون، 2013، صفحة 174) وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى السياسات الثقافية عامة واللغوية خاصة للدول الاستعمارية في سعيها للهيمنة اللغوية، أين استطاع المستعمر من خلال سياساته هذه التي جعلت من أهدافها القضاء على اللغة القومية للدولة المستعمرة، باعتبارها عنصرا أساسيا من عناصر الشخصية الوطنية، أن تبعد اللغة الأم من مواقعها الطبيعية كلغة قومية. أين فرضت لغة المستعمر، وأحلّت محلّ اللغة القومية في مجالات العمل والتعليم والبحث والإنتاج، وتسربت حتى إلى لغة فئة من الشعب وأصبحت لغة للتواصل والتعبير اليومي داخل المجتمع في جزء كبير منها. (عبد العزيز العاشوري وآخرون، 2013، صفحة 270)

ومن التهديدات أيضا على مجال الأمن اللغوي للدولة القومية الأقليات اللغوية التي في أغلب الأحيان ما تشكل أكبر المشكلات للأنظمة الحاكمة، وذلك عندما تتحوّل ظاهرة التنوع اللغوي للمجتمع إلى صراع بين مختلف الأقليات اللغوية التي تشكله، خاصة في حالة هيمنة أقلية لغوية على الأقليات اللغوية الأخرى، وإقصائها لها بأي شكل من الأشكال؛ كعدم الاعتراف بها مثلا ومنها عدم منحها مكانتها الطبيعية. ويمكن للسياسات اللغوية المعتمدة من طرف الدولة كذلك أن تشكل هي في حد ذاتها تهديدا على مجال أمنها اللغوي كسعيها مثلا -وهو حال الكثير من الدول- اعتماد لغة أو لغات أجنبية إلى جانب اللغة القومية بدواعي الحاجة إليها، كونها لغات عالمية أو لغات علم، فتبدأ بعد ذلك في منافسة اللغة القومية في وظائفها، بما فيها تلك شديدة الصلة بالهوية، وهو ما يؤدي إلى المساس بها وإضعاف معاني الانتماء. (أحمد جبرون وآخرون، 2013، صفحة 6)

3.8. بعد فكري: ويمثله مفهوم الأمن الفكري

إنّ من أهم أنواع الأمن الثقافي إلى جانب الأمن الديني والأمن القيمي والأمن الأسري، الأمن الفكري، والذي له ارتباط وثيق بجميع أنواع الأمن الأخرى، بل وهو المرتكز لها وهو الأخطر من بينها، (العقيلي، 2014، صفحة 5) والذي يأتي على رأس القائمة من بين مفاهيم الأمن القومي-كما يصنفه البعض-. هذا وكثيرا ما يأخذ الأمن الفكري مفهوم الأمن الثقافي نفسه من حيث إعتباره مرادفا له.

وظهر مصطلح الأمن الفكري بمفهومه الحديث في الغرب مع منتصف القرن العشرين، حينما ظهرت مؤشرات تغيّر كبيرة في أساليب الحياة وأشكالها، بفعل التطوّرات التكنولوجية التي أصبحت بموجبها الثقافات عرضة لأشكال جديدة من التهديدات الأمنية، ما تطلب تطوير المفهوم. (الحاج، 2011، صفحة 2)

وتأخذ قضايا الأمن الفكري اليوم حيزا واسعا من الأهمية في عالمنا المعاصر بالنسبة لمختلف دول وشعوب العالم، حيث أصبحت من بين أهم التحديات التي تواجه المجتمعات أمام تأثيرات وتدايات ظاهرة العولمة. (زوامبية عبد النور، عبد الجبار جبار، 2011) وذلك نظرا للأخطار التي تنجم عنها وما تشكله من تهديدات على أمن هذه المجتمعات ليس على المستوى الثقافي فحسب، بل يمتد ذلك إلى مختلف الأنساق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية... إلخ. (الحاج، 2011، صفحة 1)

وتتجلى سمات البعد الفكري للأمن في اصطلاح الأمن الفكري المرتبط بالحفاظ على الهوية الوطنية ومواجهة كلّ ما يمكن أن يمسّها من تبني أفكار هدامة أو متطرفة يكون لها تأثيرها في مناحي الحياة جميعها؛ سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. (براهيم، 2014، صفحة 6)

ومن أهم التهديدات على مجال الأمن الفكري للمجتمعات ظاهرة الإختراق الإعلامي، والذي تختلف استراتيجياته وتنوّع وتهدف جميعها إلى الترويج لأنماط مجتمعية معيّنة. فعلى سبيل المثال: يركز الغرب على نشر الموضحة الجديدة وحرية الفرد وحرية المرأة ويثير قضايا المثلية في اختياراته المجتمعية وحرية اختيار الدين والمعتقد وتغييره... وغيرها من الأمور التي أكيد أنّها تتنافى كلّية مع قيم ومبادئ المجتمعات

غير الغربية والمجتمعات الإسلامية أحسن مثال على ذلك. (الناهي، 2016، صفحة 196) ما يشكل أثارا بالغة القسوة والخطورة على مجال أمنها الثقافي بأشكاله.

4.8. بعد تربوي: ويمثله مفهوم الأمن التربوي

الأمن التربوي بعد آخر مهم ورئيسي من أبعاد الأمن القومي والثقافي كلاهما، هو الذي يشكل واحدة من النواة الأساسية لجميع أشكال الأمن الثقافي الشامل، وذلك لما يحمله من أهمية وقيمة كبرى في تشكيل المنظومة القيمية والأخلاقية والمعرفية والفكرية للمجتمع. (موفق (محمد نبيل)، الشريف (محمد ياسين)، 2011، صفحة 17)

وتندرج علاقة المفهومين ببعضهما البعض (الثقافة والتربية)* بارتباطهما من الناحية النظرية والمفاهيمية والتطبيقية، يشتركان بمسعى الأمن، ويتميزان كمركبين أحدهما كلي عام يختص في البعد الثقافي والمتمثل في مفهوم الأمن الثقافي والآخر فرعي خاص يختص بالبعد التربوي والذي يمثله مفهوم الأمن التربوي. (موفق (محمد نبيل)، الشريف (محمد ياسين)، 2011، صفحة 14)

ومن أهم أشكال التهديدات على مجال الأمن التربوي للمجتمعات الإختراق التربوي والأكاديمي. ففي فترة ليست بالبعيدة ومع نهاية الحرب الباردة، لم يكن يُعرف عن الجامعات والمعاهد الأجنبية وخاصة الغربية منها وأنشطتها شيء. فنقل الدول الغربية المهيمنة في هذا المجال تجاربها في إطار السعي وراء دعم هذه الدول في مجال العلوم والمعرفة والبحث، وبأسلوب فكري ليبرالي رأسمالي وديمقراطي بحث، قد عزز من تواجدها في معظم الدول، هذا التواجد الذي أصبح في السنوات الأخيرة ينتشر بشكل كثيف من خلال المعاهد والمدارس والجامعات في شكلها؛ الأجنبية الخاصة والعمومية وخاصة في مجال تعليم اللغات. (الناهي، 2016، صفحة 189)

5.8. بعد أسري: ويمثله مفهوم الأمن الأسري

يُعتبر الأمن الأسري واحدا من أهم أبعاد الأمن الثقافي قيمة إلى جانب الأمن الديني، الأمن القيمي، الأمن الفكري، والذي انتشر بشكل كبير في السنوات الأخيرة حيث أصبح من أكثر الموضوعات التي تثير اهتمام الباحثين والمختصين في مختلف المجالات المعرفية، ومن القضايا ذات الأهمية القصوى لكونها أصبحت تشكل واحدة من أهم وأكبر التحديات التي تواجهها دول العالم باختلافها، ويعود ذلك إلى التحوّلات والتطوّرات الكبرى التي تعرفها الأسرة نتيجة لتأثيرات ظاهرة العولمة بأبعادها والتي تمس بطبيعتها على مستوى الوظائف، وعلى مستوى الشكل والمضمون وحتى الوجود والكيان، وهنا يمكن لنا التأكيد على خطورة ما يتعرّض له مجال الأمن الأسري للمجتمعات باختلافها في عالمنا المعاصر.

* إنَّ بين التربية والثقافة علاقة طبيعية، فإذا كانت الثقافة تشكل الإطار الفكري والقيمي والأخلاقي لرسم السياسات التربوية والأهداف منها، فإنَّ التربية هي من أهم العوامل الموجّهة لثقافة المجتمع، ومن أهم العناصر من أجل حماية الثقافة تأمينها والمحافظة عليها. في: (موفق (محمد نبيل)، الشريف (محمد ياسين)، 2011، الصفحات 14-15)

وتتعرض الأسرة ومنها مجال الأمن الأسري للمجتمعات في عالمنا المعاصر لعمليات تفكيك واسعة وعميقة تمسّ جميع أسسها ومبادئها التي بنيت عليها. فالتغيّر الحاصل جدّ عميق، والذي عبّر عنه -دانيال داجينيه- بـ: نهاية الأسرة الحديثة. (Dagenais, 2000, p. 11) ذلك أنّ العولمة أدّت إلى إعادة هيكلتها. ففي كلّ مجتمع اليوم نجد أنّ المفهوم التقليدي لحياة الأسرة، تغيّر بشكل كبير (Trask, 2010, p. 7) نتيجة لما تتعرض له من تطوّرات وتغيّرات جذرية وهامة، شاملة، إشكالية وعسيرة، (جيدنز، عالم جامع: كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا؟، 2003، صفحة 99) أدّت بمجملها إلى تغيير أنماط تشكيلها أو تفكّكها، كما أدّت إلى تبدّل طبيعة العلاقات التي تسود داخلها. (جيدنز، علم الاجتماع، 2005، صفحة 262) وهو ما يؤكّده -جيدنز-: "لقد أصبح العالم الذي نعيش فيه يطرح أمام الأفراد والجماعات والمجتمعات والدول على السواء الكثير من الأخطار والتهديدات بشكل أوسع، وربّما كانت الأسرة، الأكثر تعرّضاً لذلك من خلال موجات التغيّر المستمر التي تعرفها من ناحية التوجّهات، وأشكال العلاقات، والتفاعلات، والارتباطات فيها." (جيدنز، علم الاجتماع، 2005، الصفحات 251-252) ويُضيف: "إنّ أنظمة القيم العائلية التقليدية بدأت بالتحوّل، أو أنّها تحت ضغط شديد في الكثير من البلدان سيما بعد أن شرعت النساء بالسعي لتحقيق مزيد من المساواة.." (جيدنز، عالم جامع: كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا؟، 2003، صفحة 32)

6.8. بعد قيمي: ويمثله مفهوم الأمن القيمي

بعد آخر من أبعاد الأمن الثقافي والمتمثل في البعد القيمي وذلك حسب الطرح الذي جاءت به مدرسة كوبنهاجن للأمن ففي تعريف أبرز روادها -باري بوزان- لمفهوم الأمن المجتمعي أشار إلى عنصر أمن القيم الثقافية إلى جانب الأشكال الأخرى من الأمن في إطاره. (Ozolina, 2016, p. 14) ويعتبر هذا المفهوم من المفاهيم الأمنية الحديثة والأقل انتشاراً في مجال دراسات الأمن، والذي لم يلق اهتماماً واسعاً من قبل الباحثين والمختصين في المجال، كمجال مستقل بذاته، بالرغم من أنّه هو الذي يشتمل على المفاهيم الأمنية الأخرى في إطار المفهوم العام للأمن الثقافي، والذي يمكن اعتباره أكثرهم قيمة وأهمية منها: الأمن الديني والأمن الأسري والأمن الفكري والأمن التربوي. ذلك أنّ القيم الثقافية بأشكالها: القيم الدينية والقيم الاجتماعية والقيم الأسرية والقيم الفكرية والتربوية وحتى السياسية والاقتصادية للدولة أو المجتمع أو الفرد هي التي تكون محل خطر وتهديد في إطار هذا المفهوم الفرعي من مفاهيم الأمن الثقافي.

وتتمثل أكبر التحدّيات وأهمها على مجال الأمن القيمي للمجتمعات المعاصرة في خطر الزلازل الجارية في منظومة القيم والأخلاق. (جرموني، 2009، صفحة 159) فمن ضمن التداعيات الخطيرة للعولمة أنّها تمسّ هذا المجال الذي يحكم توازن المجتمع واستقراره. وعليه فإنّ التأثير في الجوانب القيمية والأخلاقية له تمثّل أكبر وأخطر التهديدات لبقائه. (صالح فيلاي، آمال حجيج وآخرون، 2013، صفحة 265) وهو ما يمكن لأيّ منّا تأكّيده، ذلك أنّه في أيامنا هذه، لا أحد يمكنه إنكار سيادة مأزق أخلاقي وقيمي نتيجة للمستجدات التي أصبحت تملأ حياتنا بفعل التحوّلات العولمية الكبرى الحاصلة، (كمال، 2016،

(صفحة 178) حيث أصبحت تظهر داخل مجتمعاتنا مشكلات وقضايا معقدة لا توجد في مدونات القيم القديمة، نتيجة للإهتزازات العنيفة، وأشكال الفوضى التي جعلت الأفراد يعيشون أزمات قيمة وأخلاقية، تكسر أنماط ثقافتهم، والتي تتمظهر في أوجه الحياة جميعها. (كمال، 2016، صفحة 181)

9. كيفية تحقيق الأمن الثقافي:

على العموم، هناك مؤشرين رئيسيين للتهديدات على مجال الأمن الثقافي لأية دولة كانت هما: ضعف أو هشاشة البنية الثقافية هذا فيما يخص العوامل والأسباب الداخلية لها، ومحاولات الإحتواء والهيمنة والاستلاب التي تفرضها ثقافات وقوى وفواعل أجنبية فيما يخص ما تفرضه بيئتها الخارجية. وعليه، يتطلب تحقيق الأمن الثقافي العمل على مواجهة التحديات والأخطار والتهديدات الداخلية على عناصر الهوية الثقافية ومكوناتها، كونه ضرورة أولى لترسيخها ومواجهة كل ما يمكن أن يُشكل تهديدا عليها. (عبد العزيز الدوري وآخرون، 2013، صفحة 238) وذلك بالعمل على تحقيق التنمية الثقافية الشاملة بإعادة بناء المؤسسات الثقافية في الداخل وتقويتها لتأدية دورها في خدمة الثقافة الوطنية. (النجيري، 1991، الصفحات 211-212) وهو ما يؤكده -محمود أمين العالم- بالقول: "إنّ تجديد الثقافة أيّة ثقافة كانت لا يمكن أن يتم إلا من داخلها بإعادة بنائها .. هذا إذا ما أردنا الدفاع عن هويتنا الثقافية في مستوياتها الثلاثة (الفردية والجماعية والقومية)". (محمود أمين العالم وآخرون، 1999، الصفحات 23-24) هذا إضافة إلى العمل على تحقيق وتعميق الإنتماء للثقافة، (النجيري، 1991، صفحة 213) والتي تعتبر بمثابة الحصن الذي يعمل على صدّ كل ما يمكن أن يهدّد استقرار المجتمع وأمنه، مع التأكيد على ضرورة ألاّ يتحوّل هذا التقدير إلى عداء تجاه الآخر، أو الإنغلاق والتقوقع داخل هذه الثقافة (مكرم، 2015، صفحة 2) والغرق في المحليّات الضيقة، فالانفتاح والتواصل لا بدّ أن يظلّ أساسا في العلاقة مع شعوب العالم وثقافته، (مدن، 2017) هذا فيما يخص المتطلبات الداخلية لتحقيقه. أمّا فيما يتعلق بالمتطلبات الخارجية فتتمثل أساسا في العمل على مواجهة محاولات الهيمنة الخارجية بأشكالها مثال ذلك: هيمنة الشركات عابرة القومية والمنظمات غير الحكومية باختلافها والإعلام بأشكاله من وكالات الأنباء والانتاج التلفزيوني والسينمائي والصحافة والنشر وشركات الدعاية والإعلان والسياحة ... وغيرها. حيث يمثل الاستقلال الثقافي ضرورة حتمية في هذا الإطار. (النجيري، 1991، الصفحات 211-212)

مما تقدّم ننتبه إلى أنّ هناك بعض الأمور التي لا يجوز التغاضي عنها عند العمل على تحقيق الأمن الثقافي وهو ما وضّحه الباحث -صلاح جرار- ومن أهمها:

- التضييق على الحريّات وخاصة الثقافية والفكرية منها بذريعة حمايته. وفي مثل هذه الحالات لا بدّ من البحث والاتفاق على معايير وقواعد ومبادئ يجمع عليها صناع القرار من أهل الرأي والفكر والثقافة لتحديد ما يمكن أن يشكل خطرا على الثقافة من عدمه. بمعنى: القدرة على التمييز بين مواجهة الإختراق الثقافي والتعدّي على الحريّات والحقوق الثقافية. (صلاح جرار وآخرون، 2019، الصفحات 284-285)

▪ النزوع نحو التطرف والتشدد، لكون حماية الأمن الثقافي تقتضي التثبيت بعناصر تلك الثقافة، وقد يقود ذلك إلى إضفاء شيء من القداسة عليها مما يجعل منها غير قابلة للنقد أو للمساس بها. ففي هذه الحالة لا بدّ من النظر إلى الثقافة بموضوعية وفكر نقدي، (صلاح جرار وآخرون، 2019، صفحة 286) خاصة مع تحوّل المواجهة إلى أشكال ومجالات أكثر تعقيداً. لذا وجب البحث على هويّتنا وإعادة هيكلتها وبناءها بالبحث عن عوامل القوة والضعف فيها. (باريك، 2013، صفحة 14) وهو ما يدعمه -عبد الغني عماد- مؤكداً: "فبمقدار حيوية الثقافة وقدرتها على التجدد والتفاعل تكون الهوية القومية أكثر قوة. وعلى العكس، فبمقدار جمودها تصبح أكثر قابلية للإختراق وتعرض بالتالي لخطر الذوبان في كيانات ثقافية مهيمنة، تستوعبها وتدمجها، أو تستتبعها وتطمس خصوصيتها." (عماد، 2017، صفحة 300)

▪ الإنغلاق على الذات الثقافية وعدم القبول بأيّ طارئ ثقافي سواء من الداخل أو الخارج والنظر إليه على أساس أنّه إختراق فكري وثقافي دون تقييم له. والأصل أنّه لا يتعارض الإنفتاح على الثقافات الجديدة مع الحفاظ على الأمن الثقافي، لكن ذلك يتطلب الدقة في التمييز بين ما ينفع الثقافة الوطنية وما يضرّها. (صلاح جرار وآخرون، 2019، صفحة 286)

في نهاية هذا العنصر، يجب التأكيد على أنّ الجدالات والنقاشات المثارة حول سبل وآليات حماية الهوية الثقافية وتأمينها سيستمر طويلاً، (محب، 2016، صفحة 78) وسيزداد طرح قضاياها أكثر، ذلك أنّ كلّ الحلول التي يمكن اعتمادها ستبقى عاجزة عن تحقيق الهدف منها. والسبب من ذلك أنّ كثافة وقوة خطورة العولمة والفوضى التي تنتجها في عالمنا المعاصر تجعل مجالات الأمن الثقافي للمجتمعات والدول معرضة -أكثر فأكثر- للتهديدات والأخطار والتحديات التي تخرج عمليات مواجهتها عن سلطة الحكومات والشعوب، مهما كانت طبيعة السياسات الثقافية المعتمدة، قوتها وقيمتها، في سبيل حماية وتأمين هذا المجال من مجالات الأمن القومي. لكن هذا لا يعني -بأيّ شكل من الأشكال- الاستسلام لهذه العولمة، باعتبارها قدراً تاريخياً لا مفرّ منه، وبالتالي الإدماج فيها دون أيّ مراعاة للخصوصيات الهويّاتية.

10. خاتمة:

بعد دراستنا للمفهوم العام للأمن الثقافي يتضح لنا جلياً مدى أهمية وقيمة هذا المجال من مجالات الأمن والذي وجب العمل على بناء تأصيل نظري مفاهيمي له، بتطويره أكثر، ولمجالاته المتفرعة في ميدان الدراسات الأمنية؛ الأمن الديني والأمن الأسري والأمن القيمي والأمن الفكري والأمن التربوي والأمن اللغوي ... وغيرها من المفاهيم ذات الصلة، خاصة في ظلّ التطوّرات والتحوّلات العولمية الحاصلة، الكبرى والعميقة، والتي تخلق لأشكال جديدة من التحديات والتهديدات والأخطار، إلى جانب التقليدية منها، أكثر قوة وأثراً وفتكاً، على مجال أمن الأفراد والمجتمعات والدول، تمسّ بجوهر هويّاتهم الثقافية ومقوماتها باختلاف أشكالها وفي أبعادها المتعدّدة.

قائمة المراجع العربية:

- درويش، أحمد، (2003)، *ثقافتنا في عصر العولمة*، الشركة المصرية العالمية للنشر (لوجمان)، القاهرة-مصر.
- قيرة اسماعيل، وآخرون، (2009)، *مستقبل الديمقراطية في الجزائر*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان.
- منصور، أشرف، (2010)، *الرمز والوعي الجمعي: دراسات في سوسولوجيا الأديان*، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر.
- جبرون أمحمد، وآخرون، (2013)، *اللغة والهوية في الوطن العربي: إشكاليات تاريخية وثقافية وسياسية*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت-لبنان.
- جيدنز، أنتوني، (2003)، *عالم جامع: كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا؟*، المركز العربي الثقافي، بيروت-لبنان.
- جيدنز، أنتوني، (2005)، *علم الاجتماع*، المنظمة العربية للترجمة-مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان.
- الحاج، بلقاسم، (2011)، *دور الأسرة في تحقيق الأمن الفكري داخل المجتمع الجزائري*، بوابة المنهل الإلكترونية: <https://platform.almanhal.com/Files/2/32705> (Consulté le: 01/01/2018)
- بن داود، براهيم، (2014)، *هوية المجتمع العربي وأمنه الفكري ودور اللغة في تكريسهما*، بوابة المنهل الإلكترونية: <https://platform.almanhal.com/Reader/Article/56754> (Consulté le: 01/01/2018)
- باريك، بيكو، (2013)، *سياسة جديدة للهوية: المبادئ السياسية لعالم يتسم بالاعتماد المتبادل*، المركز القومي للترجمة، بيروت-لبنان.
- مدن، حسن، (2017)، *أعمال ملتقى الأمن الثقافي، الجزء الأول*، مؤسسة عبد الحميد شومان، مؤسسة سلطان بن علي العويس الثقافي، <https://youtu.be/ru-ri> (Consulté le: 05/03/2019)
- محلبي، حفيفة، (2016)، *الشباب والهوية الثقافية الجزائرية في ظلّ العولمة: بين جدلية القبول والرفض*، مجلة الساور للدراسات الإنسانية والاجتماعية (الجزائر)، (13 صفحة).
- حليم بركات. (2000). *المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات*. بيروت-لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- استيتية، دلال محسن، (2008)، *التغير الاجتماعي والثقافي*، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
- مكرم، رانيا، (مارس، 2015)، *مداخل نظرية وتطبيقية لتحليل الأمن الثقافي*، بوابة المنهل الإلكترونية: <https://platform.almanhal.com/Reader/Article/80892> (Consulté le: 01/01/2018)
- جرموني، رشيد، (2009)، *التحوّلات القيمية بالمغرب: الشباب نموذجاً*، *المجلة العربية لعلم الاجتماع*، المجلد (2009)، العدد (8)، (10 صفحات)
- زوامبية عبد النور، جبار عبد الجبار، (2011)، *تداعيات العولمة الثقافية وضرورة التصدي لاختراق الأمن الفكري*. بوابة المنهل الإلكترونية: <https://platform.almanhal.com/Reader/Article/32708> (Consulté le: 03/02/2018)
- قوجيلي، سيد أحمد، (2012)، *تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في الوطن العربي*، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي-الإمارات العربية المتحدة.
- فيلاي صالح، حجيح آمال، وآخرون، (2013)، *المغرب العربي: ثقل الموارث ونداء المستقبل*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان.
- جرار صلاح، وآخرون، (2019)، *الأمن الثقافي*، مؤسسة سلطان بن علي العويس الثقافية، دبي-الإمارات العربية المتحدة.
- العقيلي، عايد بن مسفر، (2014)، *الأمن الفكري في دعوة الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب وأثاره: دراسة عقدية*، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

- بلقزيز، عبد الاله، (2017)، في مفهوم الأمن الثقافي: قضايا الهوية في عصر العولمة، You Tube: <https://www.youtube.com/watch?v=QHyFnIao2bg> (Consulté le: 05/03/2019)
- بغدادى، عبد السلام ابراهيم، (2000)، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان.
- الدوري عبد العزيز، وآخرون، (2013)، الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان.
- عبد العزيز العاشوري وآخرون، (2013)، الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان.
- عماد، عبد الغني، (2017)، سوسيولوجيا الهوية: جدليات الوعي والتفكك وإعادة البناء، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان.
- كمال، عبد اللطيف، (2016)، العرب في زمن المراجعات الكبرى: محاولات في تعقل تحولات الراهن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت-لبنان.
- البطانية عفاف وآخرون، (2019)، الأمن الثقافي، مؤسسة سلطان بن علي عويس الثقافية، دبي-الإمارات العربية المتحدة.
- بن المصطفى عكاشة، وآخرون، (2013)، الهوية وقضاياها في الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان.
- طربيه، مأمون، (2011)، علم الاجتماع في الحياة اليومية: قراءة سوسيولوجية معاصرة لوقائع معاشة، دار المعرفة، بيروت-لبنان.
- مجموعة من الباحثين، (2018)، الأمن الثقافي واللغوي والانسجام الجمعي، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر-الجزائر.
- العالم محمود أمين، وآخرون، (1999)، الفكر العربي بين العولمة والحداثة وما بعد الحداثة، القاهرة-مصر.
- النجيري، محمود محمود، (1991)، الأمن الثقافي العربي: التحديات وآفاق المستقبل، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض-المملكة العربية السعودية.
- موفق (محمد نبيل)، الشريف (محمد ياسين)، (2011)، الأمن الثقافي ودور الأمن التربوي كبعد استراتيجي في تحقيقه، من وجهة نظر الهيئة التدريسية في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن.
- الناهي، هيثم غالب، (2016)، الدولة وخفايا تأسيسها في المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان.

قائمة المراجع الأجنبية:

- Agata, Z.-W, (2013), Cultural Security: How to Analyse It? *The Pan European Conference on International Relation: One Inetrnational Relations or Many? Multiple Worlds, Multiple Crises?*
- Dagenais, D, (2000), *La fin de la famille moderne: Significations des transformations contemporaines de la famille*, Harmattan, Paris-France.
- Ozolina, Z, (2016), *Sociatal Security: Inclusion Dilemma (A Portrait of the Russian-Speaking Community in Latvia*, ZANATNE Publishers,
- Trask, B, S, (2010), *Globalization and Families: Accelerated Systemic Change*, Springer, University of Delaxare (USA).